

الدويلة: العمالة الكويتية تتعرض لضغوط من أجل خفض الرواتب وتغيير شروط عقود العمل

دعا مؤسسات القطاع الخاص إلى أن يكون لها دورٌ في رعاية حقوق المواطنين العاملين لديها

وفاء القصير

كشف وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وجود تقارير تؤكد تعرض العمالة الكويتية للضغوط حتى توافق على تغيير شروط العقود الخاصة بها أو خفض الرواتب.

أكد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بدر الدويلة أن لديه تقارير تؤكد وجود ضغوط على بعض العمالة الكويتية في القطاع الخاص لتغيير شروط عقد العمل وقد تصل الى تغيير مسمياتهم أو تخفيض رواتبهم، وهذا هو ما يقلقني ونقوم الآن بالتحقق منه، داعياً أصحاب الأعمال في الكويت إلى مراعاة العنصر الوطني الكويتي في تلك المؤسسات المالية وأداء دور في رعاية حقوق المواطنين الكويتيين العاملين في قطاعاتهم، لا سيما أن الكل يستشعر الأزمة الاقتصادية ومعالجتها قائمة، والحكومة الكويتية دعمت البنوك وتدعم بعض قطاعات الإنتاج في الكويت".

جاءت ذلك في كلمة الدويلة مساء أمس الأول خلال حفل أقامه بمقر الأمم المتحدة بمشرف بمناسبة مرور تسعين عاماً على إنشاء منظمة العمل الدولية بحضور السفيرة الأميركية ونظيرها السعودي ووكيل وزارة الشؤون محمد الكندي والوكيل المساعد للشؤون القانونية جمال الدوسري والوكيل المساعد لقطاع التنمية منصور المنصور وممثل منظمة العمل الدولية لدى الكويت ثابت الهارون ورئيس الاتحاد العام لعمال الكويت خالد العازمي.

العدالة الاجتماعية

وقال الدويلة "إن الكويت ترتبط بمنظمة العمل الدولية منذ 1961

وأنها ساهمت منذ انضمامها في كثير من الإنجازات التي حققت إثراء في التشريعات العمالية ورفع مستوى وظروف وشروط العمل بفضل الرغبة الصادقة والإرادة الواثقة لبلوغ أهداف منظمة العمل الدولية الواردة في دستورها وميثاق فيلادلفيا لتحقيق عالم تنظله العدالة الاجتماعية"، مضيفاً "لقد صادقت الكويت فور انضمامها إلى عضوية المنظمة على تسع عشرة اتفاقية إيماناً منها بالتعاون الدولي على المستويات المختلفة واعترافاً بالدور الفعال الذي تقوم به المنظمة لتحقيق الأهداف السامية لها"، لافتاً إلى أن "قانون العمل الحالي رقم 38/64 كان نقله نوعية في التشريع العمالي بالمنطقة ولكن سنة الحياة في التغيير تماشياً مع المستجدات التي طرأت على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الكويتي وإعلان المبادئ الأساسية في العمل الصادر عن منظمة العمل عام 1998 أديا إلى الاستعانة بخبرة ومشورة المنظمة الدولية وصياغة قانون عمل جديد نأمل أن يرى النور قريباً ويحقق الغايات التي نسعى إليها".

وحول الملاحظات التي أخذت على الكويت في ما يخص نظام الكفيل أشار الدويلة إلى أن الملاحظات موجودة في جميع دول العالم، ونحن أقدمنا على خطوات مهمة ونأمل أن تستكمل قريباً ممثلة في صدور قانون العمل الجديد، الذي سيقدم ضمانات إلى العمل وسيحدث شيئاً من التوازن بين العمال وأصحاب العمل وتحديد المسؤوليات بين العامل وصاحب العمل وتقديم ضمانات رئيسية ومهمة للعمال من حيث عملهم وظروف عملهم، وفي شأن اتخاذ القرارات التأديبية أو غير ذلك، فالقانون منطور ومهم وهو في مرحلة الأخيرة ونأمل أن يكون على جدول أعمال مجلس الأمة وأوليوياته في دور الانعقاد المقبل".

نظام الكفيل

وبسؤاله عن نظام الكفيل وإمكان استبداله بنظام آخر بديل قال الدويلة "إن مسألة الكفيل تحتاج إلى دراسات أكثر ونحن لا نريد أن نقدم على مثل هذه الخطوة سواء بإلغائها أو بتطويرها دون أن تكون هناك دراسة متأنية، وإحدى الدول الخليجية أقدمت على هذه الخطوة ولكنها لم تستكمل بعد ولا تزال قيد الدراسة والبحث ونحن نراقب هذا الموضوع، وهناك دراسات مقدمة من منظمة العمل الدولية ومن قبل أكاديميين وأطراف في الكويت ونحن ندرس الموضوع وبالتأكيد سنقدم على ما هو في صالح العمال في الكويت".

وكشف الدويلة أن مسألة سقوط بعض الأسماء من إدارات العمل تعالج بحذر "وهناك فريق من قبل الوزارة مكلف بدراسة تلك القضية وأبعادها والأسباب التي أدت إليها وفي الوقت الحالي لدينا ورشة عمل



الدويلة متوسطاً الهارون والكندي وأعضاء منظمة العمل الدولية

لتنفيذ توصيات فريق التفتيش في ما يتعلق بساقطي القيد والملفات وهناك برنامج يعد في هذا الشأن ودراسة قيد التحضير في مراحلها النهائية ستعلن قريباً".

تقدير الاحتياج

وحول قضايا تقدير الاحتياج قال الدويلة إن هناك مقترحا بإنشاء إدارة خاصة تتعلق بتقدير الاحتياج رغم أن إدارات العمل تشتمل على أقسام تقوم بتقدير الاحتياج ولكن هناك مقترحا بأن تكون هناك إدارة مركزية في قطاع العمل تخصص بهذا الشأن، ونحن نقوم بدراسة الموضوع وبمجرد الانتهاء منه سنعلنه، أما الإشاعات الخاصة بتوقف مشروع الميكنة فقد أشار الدويلة إلى أن المشروع لم يتوقف وتتم دراسته الآن ومراجعتة مع ديوان الخدمة المدنية ومع الجهاز المركزي للمعلومات ونعمل الآن على وضع حلول مشتركة للتجديد بإنجازته".

وأشار الدويلة إلى أن مجلس الوزراء اتخذ إجراءات للحد من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية وتأثيرها على العمالة داخل الكويت سواء كانت كويتية أو وافدة ومنها تكليف أجهزة حكومية لدراسة المستقبل واقتراح الحلول لها، مؤكداً أن لدى الحكومة إحصاءات في هذا الشأن ليست مرعبة مثلما هي الحال في بعض الدول الأخرى ولكننا نراقب الوضع وهناك آليات معينة للعمالة الكويتية التي تم تسريحها".

وبدورة أوضح ممثل منظمة العمل الدولية لدى الكويت ثابت الهارون أن الشراكة بين المنظمة والكويت تجسدت من خلال إقامة ندوة ثلاثية في غرفة تجارة وصناعة الكويت حول علاقة منظمة العمل الدولية بأطراف الإنتاج الثلاثة وورشته عمل في الاتحاد العام لعمال الكويت حول مشروع العدالة الاجتماعية.

واستعرض الهارون بيان المدير

العام بشأن التدهور الناتج عن زيادة البطالة والبطالة الجزئية في العالم وإغلاق الأعمال وتدهور ظروف العمل والاستخفاف بالحقوق في العمل بالإضافة إلى مزيد من عدم المساواة والفقر وانعدام الأمن، لافتاً إلى أن المنظمة أسست على مبدأ أنه لا يمكن ترسيخ السلام العالمي طويل الأمد إلا من خلال العدالة الاجتماعية وذلك ما تضمنه ميثاقها، مستطرداً "من خلال العقود التسع الماضية عملت المنظمة على تخفيف الأزمات بسياسات بناء ومبادرات عملية هادفة إلى ملاحقة العدالة الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى إيجاد تشريعات عمالية عالمية مهمة غطت ظروف العمل (الصحة والسلامة المهنية والضمان الاجتماعي) وغيرها من الأهداف كحرية النقابات والمفاوضات الجماعية.

تطوير القوانين

عقب الاحتفالية وفي حديث للدويلة مع الصحافيين حول بعض القضايا داخل وزارة الشؤون وأبرزها قوانين العمالة وحقوق الإنسان، ذكر أن الكويت تسعى إلى تطوير القوانين الخاصة بالعمالة لتتماشى مع المبادئ المتجددة في ضمير الشعب الكويتي في ما يتعلق بحقوق الإنسان وحقوق العمال ورفع الظلم عن شريحة مهمة في المجتمع الكويتي وفي المجتمعات الأخرى".